

الإله^(١) . أما لو أجرينا الكلام على ظاهره كان هذا نفيًا لماهية الإله الثاني .
ومعلوم أن نفي الماهية أولى وأقوى من إثبات التوحيد في نفي الوجود ، فثبت
ان اجراء الكلام على ظاهره أولى .

فإن قيل : إن نفي الماهية غير معقول ، فإنك إذا قلت : السواد ليس
بسواد ، كنت قد حكمت بأن السواد انقلب الى نقيضه ، وصيرورة الشيء
عين نقيضه غير معقول . أما إذا قلت : السواد غير موجود كان هذا كلاماً
معقولاً ، فلهذا السبب أضمرنا فيه هذا الاضمار .

فالجواب : إن قولكم نفي الماهية غير معقول وباطل^(٢) . فإنك إذا
قلت : السواد ليس بوجود فقد نفيت الوجود ، لكن الوجود من حيث هو
وجود ماهية ، فإذا نفيت الماهية المسماة بالوجود ، وإذا كان كذلك صار نفي
الماهية أمراً معقولاً ، وإذا عقل ذلك فلم لا يجوز اجراء هذه الكلمة على
ظاهرها ، فإنك إذا قلت : السواد ليس بوجود فإنك ما نفيت الماهية ، وما
نفيت الوجود أيضاً ، وإنما نفيت موصوفية الماهية بالوجود ، فنقول : موصوفية
الماهية بالوجود ، هل هي أمر مغاير للماهية وللوجود أم لا ؟ فإن كانت مغايرة
لها كانت تلك المغايرة ماهية ، فكأن قولنا : السواد ليس بوجود نفيًا لتلك
الماهية المسماة بالموصوفية ، وحتى يعود الكلام المذكور . وأما إن قلنا : إن
موصوفية الماهية بالوجود ليست أمراً مغايراً للماهية وللوجود امتنع توجيه النفي
اليها ، وإذا امتنع ذلك بقي النفي متوجهاً اما إلى أي ماهية ، واما إلى
الوجود ، وحتى يحصل غرضنا من الماهية يمكن نفيها ، وإذا كان الأمر كذلك
صح قولنا : لا إله إلا الله حقاً وصدقاً من غير إضمار .

(١) وهذه من فلسفة المؤلف التي انتهجها في كل ما عرض عليه وما تعرض له من مسائل
وقضايا .

(٢) قلنا : هذا باطل (ج)